لا مجال للحلول الترفيهية ونحن بحاجة لمنظومة اقتصادية جديدة

المنجد لـ«الوطن»: آلية تسعير المخابز ومحطات الوقود وكأنما نقول لأصحابها مارسوا الغش

الشارع مظلوم لأن المواطن يعرف الأسعار أكثر من المسؤولين في الوزارة

| رامز محفوظ
تصوير طارق السعدوني

رد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد على موضوع اختلاف جودة الخبز ووزن الربطة بين المخابز التموينية الحكومية والمخابز الخاصة لـ«الوطن» بوجود ضبوط بالعشرات تنظم يومياً بحق المخابز التي تخالف سواء بالوزن أو الجودة والنوعية، موضحاً بأن هناك إشكالية بمادتين أساسيتين هما الخبز والبنزين ومن خلال هوامش الربح التي تفرض على أصحاب المخابز أو محطات الوقود، كنا دائما نقول لهم مارسوا الغش أو ستخسرون والمخالفة تكون أما بالكمية أو النوعية أو غيره.

وطالب الوزير خلال اجتماع عقد أمس مع مديري التجارة الداخلية في المحافظات بإجراء دراسة لهاتين السلعتين وما الذي يجب أن يصحح بخصوص تسعير هاتين المادتين، مضيفاً: وبعد أن نقترحه على الحكومة ويتم إقراره من قبلها سنضرب المخالف بيد من حديد سواء أكان خاصاً أو عاماً، موضحاً بأن المراقب التمويني عندما يذهب إلى المخبز أو محطة الوقود ينظم ضبط مغاير للمخالفة ولا يتضمن نوعية المخالفة، مبيناً بأنه ليس هناك سعر منطقي لهاتين المادتين.

وحول التفاوت في السعر بين فعالية تجارية وأخرى بيّن الوزير بأنه لا يمكن أن يكون سعر مادة تباع في منطقة المالكي على سبيل المثال بالسعر نفسه الذي تباع فيه في منطقة شعبية وهل أجور النقل من سوق الهال على سبيل المثال متساوية أو متقاربة بين منطقة وأخرى، لذا نحن نتحدث اليوم عن إشكالية في التسعير وآلية التسعير الحالية.

عن وجود توجه واضح نحو إعادة هيكلية بنية مؤسسات الدولة، أوضح أنه لم يعد هناك أي مجال لحلول ترقيعية إنما نحن بحاجة لمنظومة اقتصادية وإدارية جديدة.

ولفت خلال حديثه خلال الاجتماع إلى أن مهام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بنيت على سياسات تعود للخمسينيات والستينيات من القرن الحالي وكانت ناجحة في ذلك الوقت لكن في التسعينيات من القرن الحالي اختلفت هذه المهام ومع الاتجاه لاحقاً نحو اللامركزية بعد صدور قانون اللامركزية بكل تشعبات وتداعيات الاقتصاد انعكست هذه المهام على دور وزارة التجارة.

آلية التسعير غير مقنعة

وقال: لا أحد في الوزارة مقتنع لا بآلية التسعير ولا بالأسعار الصادرة وهذا السؤال طرحته على الجميع والجواب كان هكذا جرت العادة خلال الخمسين سنة الماضية وكانت هناك آلية للعمل تم الاستمرار بها لغاية تاريخه والسؤال هل تحسنت أكثر وأصبحت أقرب للواقعية وهذا ممكن لكن باعتبارها أصبحت قريبة للواقعية لماذا هناك إشكالية بها.

وأشار إلى أنه لا يتم الإعلان عن التسعيرة الحقيقية للمنتج لأن ذلك يصدم الشارع لكن بطبيعة الحال الشارع مصدوم لأن المواطن يعرف الأسعار أكثر من المعنيين في الوزارة لأنه على اطلاع دائم على السوق، معتبراً أن التسعير الإداري أحياناً يدمر قطاعات اقتصادية وفي حال حدوث أي خطأ في التسعير مثل التسعير الأعلاف على سبيل المثال فإن ذلك قد يؤثر في قطاع الدواجن وبالتالي في المائدة السورية، موضحاً بأن هذه القضايا تناقش على مستوى الإدارة المركزية.

وبالنسبة للرقابة التموينية لفت إلى أن صدور القانون رقم 8 الخاص بحماية المستهلك أعطى صلاحيات غير مسبوقة لمديري التموين والمراقبين التموينيين وهناك ضبوط يتم تنظيمها بحق المخالفين نتطلع عليها ولغاية الآن هناك جهود تبذل بهذا الخصوص باعتبار أنهم يعملون ضمن منظومة تتيح فيها قدر الإمكان وهذا ليس نقداً لعملكم إنما نعمل على مراجعة ذاتية لهذا الموضوع.

تريليون ليرة ضبوط تموينية

وأشار إلى أنه تم تنظيم ضبوط تموينية بحدود تريليون ليرة وهذا إيراد للخزينة، مضيفاً: إننا حققنا إيرادات كبيرة للخزينة من خلال الضبوط المنظمة لكن السؤال هل واجبنا تحصيل إيرادات للخزينة كجهاز رقابي أم إن واجبنا حماية المستهلك طبعاً حماية المستهلك، لافتاً إلى أن مبلغ التريليون ليرة سينعكس على المواطن باعتبار أن التاجر سواء كان تاجر جملة أو نصف جملة أو مفرق سيعكس هذا الرقم على المستهلك وحتماً لن يدفعه التاجر من جيبه الخاص وبالمحصلة من خلال تحصيل هذا المبلغ ساهمنا برفع الأسعار، متسائلاً هل السياسة التي وضعت والأدوات الموجودة لدى الوزارة وضعت لرفع الأسعار أم لخفضها وحماية المستهلك والجواب حتماً لخفضها وحماية المستهلك.

ورأى الوزير أن حماية المستهلك ليست فقط من خلال تخفيض الأسعار إنما من خلال مراقبة الأغذية الفاسدة والمتابعة الصحية وهذا الأمور يجب مراجعتها من قبل مديري التجارة في المحافظات وإعطاء أجوبة خلال الجلسات القادمة حول ذلك لكن من دون تسرع، مشيراً إلى أن هذه السياسات بنيت على مدار عقود وتغييرها يأتي من مقترحات من قبل مديري تجارة داخلية سيكون من خلاله تقييم لأدائهم وبكل شفافية وهذا الأمر مطلوب وهناك تعميم من رئيس مجلس الوزراء يتضمن بأن أي شيء يحسن العمل أو يفيد في تطبيق الرؤى الجديدة والتطوير وبناء المنظومة العادلة يجب العمل عليه، لافتاً إلى أنه من واجبنا كوزارة تجارة داخلية أن نحقق العدالة.

> ثلاثة أرباع القرارات التي تصدرها الوزارة بخصوص الأسعار مقررة من الزراعة أو النفط أو اللجنة الاقتصادية

مهام الوزارة ليست تموينياً

ولفت إلى أن مهام الوزارة اليوم ليست تموينياً وكانت كذلك عندما كانت مسؤولة عن تأمين كل السلع الأساسية للمواطن وحينها لم يكن هناك تجار إنما مهامها هي مهام تجارة داخلية والتي تعني وجود قطاع عام وخاص ومستهلك وتشريعات وقوانين وضوابط ومحددات، متمنياً من مديري التجارة الداخلية أن يعيدوا النظر في المرحلة القادمة ويطلعوا أكثر من اجل معرفة ما الفرق بين مدير التموين ومدير التجارة الداخلية والمطلوب أن يكون لدينا مدير تجارة داخلية وحماية المستهلك وليس مدير تموين لأننا في حال تم ضبط إيقاع التجارة الداخلية سننجح بحل مشكلة المستهلك والأسعار ومشاكل التجار.

انتخابات شفافة

وتطرق الوزير إلى موضوع انتخابات غرف التجارة وقال إنها كانت شفافة وناجحة وحتى المعينين ضمن مجلس الإدارة على قدر المسؤولية ويماثلون الذين نجحوا في الانتخابات، مبيناً بأن الوزارة أجرت حواراً مع التجارة بالنسبة لآلية التسعير ولم يكن لديهم اعتراض وأكدوا أنه في حال كان هناك ربط إلكتروني للجميع، فإن ذلك يريح التاجر ويساهم بتحقيق تنافسية عالية خصوصاً أن معدلات الضريبة أصبحت منطقية، موضحاً أن المنظومة التجارية ليست لديها إشكالية من حيث المبدأ بالمنظومة الضريبية والإصلاحية التي تتبع لكن مشكلتهم بالتطبيق.

تغيير جذري

وتمنى الوزير أن يكون هناك تغيير جذري مستقبلاً بتوجه وزارة التجارة الداخلية، مشدداً على ضرورة تشكيل مجالس استشارية يوسع أفقه ونحن نتبعه نحو التغيير الجذري.

وأكد وزير التجارة الداخلية بأن ثلاثة أرباع القرارات التي تصدر من قبل الوزارة بخصوص الأسعار إما مقررة من قبل وزارة الزراعة أو النفط أو اللجنة الاقتصادية.

وفي رده على أسئلة الصحفيين أشار المنجد إلى أنه لا شك بأن الحرب الإقليمية والاعتداءات الصهيونية أثرت في التوريدات وهذا أمر واقع، إذ إن خطوط الإمداد عبر البحر الأحمر أغلقت وقناة السويس تعمل بنسبة 20 بالمئة من طاقتها وهذا الأمر أثر في سلاسل التوريد ورغم ذلك هناك توزيع لمازوت التدفئة ووزير النفط أكد البدء بتوزيع المازوت على المناطق الأبرد.

وقال: اعتباراً من اليوم نحن على شراكة تامة مع الإعلام وانفتاح كامل وأي معلومة لا يجب إخفاؤها عن الإعلام وبالمقابل نتمنى من الإعلام أن يكون موضوعياً ومسؤولاً.

نقص في الكوادر التموينية

وأشار إلى وجود نقص في الكوادر التموينية والرقابية في مديريات التموين وهذا الأمر ينسحب على كل مؤسسات الدولة، لافتاً إلى أن البعض يذهب إلى الأماكن التي يجب ألا يذهب إليها.

وأوضح بأن موضوع التسعير والغرامات والجولات التموينية أصبحت إشكالية على المستهلك والسؤال باعتبار أن هذه الأمور باتت إشكالية على المستهلك فماذا نعمل كوزارة؟

وأكد أن هناك أسعاراً مرتفعة أو تم رفعها وتورد للقطاع العام حصراً، وهناك أناس مستفيدون منها وسنقوم مراجعتها حالياً من قبل الوزارة، كما أن هناك أسعاراً منخفضة كي تقول إننا ندافع عن المستهلك لكننا نعرف أنها وهمية.

ولفت إلى أنه بناء على هذا الاجتماع وما يأتي من مقترحات من قبل مديري تجارة داخلية سيكون من خلاله تقييم لأدائهم وبكل شفافية وهذا الأمر مطلوب وهناك تعميم من رئيس مجلس الوزراء يتضمن بأن أي شيء يحسن العمل أو يفيد في تطبيق الرؤى الجديدة والتطوير وبناء المنظومة العادلة يجب العمل عليه، لافتاً إلى أنه من واجبنا كوزارة تجارة داخلية أن نحقق العدالة.

- التسعير النظامي دمر قطاعات اقتصادية
- الخزينة حصلت على 1000 مليار من المخالفات التموينية
- التحول من الدعم العيني إلى النقدي لمصلحة المواطن
- نحن على شراكة تامة مع الإعلام ولا يجب إخفاء أي معلومة

50 بالمئة من الفلاحين استبدل الحمضيات بزراعات أخرى

علي لـ«الوطن»: انخفاض مليون طن في إنتاج الحمضيات قدمنا مطالب كثيرة للحكومة لتسهيل تصدير الحمضيات

| هناء غانم

كشف رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي عن وجود عوائق تتعلق بسيناريو تسويق الحمضيات وأنه لابد من إيجاد حل جذري لها باعتبارها تتكرر في كل عام مما يعرض المزارع والمصدر لخسائر.

وأفاد علي في حديثه لـ«الوطن» أن أرقام وزارة الزراعة تقول بوجود نحو 360 إلى 400 ألف طن من الحمضيات علماً أنه على ارض الواقع لا يتجاوز الإنتاج 250 ألف طن..لافتاً إلى أن العقبات التي تواجه هذه الزراعة مستمرة بل تزداد عاماً بعد عام.

وبالأرقام حسب /علي/ أن محصول الحمضيات في عام 2010 وصل إلى 1,250 مليون طن وفي العام 2024 الإنتاج المتوقع بحدود 250 ألف طن أي لدينا فاقد بحدود مليون طن من الحمضيات عازياً الأسباب إلى توقف ما بين 50 إلى 60 بالمئة من الفلاحين عن زراعة الحمضيات، جزء منهم استبدل الحمضيات بزراعات أخرى مثل الزراعات الاستوائية والبعض لجأ إلى زراعة /عرائش العنب/ التي لاقت إقبالاً كبيراً مؤخراً في الأسواق الداخلية والخارجية أي إن الفلاح أصبح يتوجه إلى زراعة المحاصيل ذات الجدوى الاقتصادية للمنتجات والزراعات بعد أن أصبحت زراعة الحمضيات ذات تكلفة أكثر من ثمن المحصول مبيناً أن طن السماد العضوي يصل إلى أكثر من 10 ملايين ليرة سورية والفلاح غير قادر على تأمينه.

وأشار إلى أن البعض من الفلاحين لجأ إلى تضمين المحصول كاملاً أي يأخذ ثمن الثمار على الأشجار.

وقال علي: طالبنا بتمديد العمل بقرار وتوصية اللجنة الاقتصادية لتلافي معوقات العملية التصديرية للمنتجات الزراعية التي أكدت الحكومة فيها على تكليف وزارة الزراعية المتابعة بما يلزم مع الجهات المعنية، كل فيما يخصه لوضع المقترحات موضع التنفيذ، ولاسيما ما يخص التنسيق مع وزارة النقل لإصدار القرار اللازم الذي يسمح للسيارات والشاحنات العربية المبردة القادمة إلى سورية /العراق مثلاً/ بالتحميل إلى الدولة التي يرغب المصدر بتحميلها بغض النظر عن بلد المنشأ للشاحنة، والسماح للسيارات المبردة غير السورية الفارغة بالدخول للأراضي السورية وتحميل منتجات زراعية فقط في فترة ذروة الإنتاج. مع اقتراب موسم تسويق الحمضيات والتحضيرات لعملية التصدير بهدف تعزيز كمية الصادرات.

وأشار إلى أن مهلة السماح للسيارات الشاحنة المبردة العربية الموجودة أصولاً بتحميل المنتجات السورية حصراً المعدة للتصدير إلى المقصد الذي بينه المصدر بغض النظر عن بلد تسجيل الشاحنة الموجودة قد انتهى 2024/9/30، أي منذ أكثر من شهر مما زاد من الأعباء وكلف الشحن على المصدّر وبالتالي يحفف من زيادة القدرة التنافسية للمنتج السوري في الأسواق الخارجية.

مشيراً إلى أن كلف النقل ارتفعت من 1200 دولار إلى 3500 دولار أي إن هناك فرقاً أو زيادة بنحو 1300 دولار بالبراد الواحد.

ولفت إلى أنه من المطالب أيضاً تزويد المنشآت الزراعية بالمشتقات النفطية الذي أصبح صعباً جداً علماً أننا نأخذ المازوت بالسعر العالمي.

وأضاف: تقدمنا بكتاب آخر لاتحاد غرف الزراعة أوضحنا فيه أن فاتورة أي منشأة فرز وتوضيب على سبيل المثال تصل شهرياً إلى 30 مليوناً وعلى مدار 10 أشهر أي 300 مليون تقريباً، نصفهما مازوت ليصل المبلغ إلى 450 مليوناً إضافة إلى الضرائب والرسوم التي تصل تقريباً إلى 50 مليوناً، يعني نحن بحاجة إلى 500 مليون ليرة سنوياً كمستلزمات فقط، تم تأكيد ضرورة الحفاظ على السعر الاسترشادي لبراد الحمضيات /2000/ دولار والقرارات الناظمة لتعهد قطع التصدير الخاصة بتصدير الحمضيات إضافة إلى تسليم مبلغ قطع التصدير الخاص بالحمضيات المصدرة إلى دول الخليج والأردن نقداً باليد في البنك المنظم للتعهد أسوة بالعراق ودول أوروبا. وأوضح أنه من المطالب تخفيض سعر المازوت لمراكز الفرز والتوضيب وغرف التبريد كما كان سابقاً /8000/ ل.س والعمل على إعادة تزويد مراكز الفرز والتوضيب والتشميع بالمازوت من سادكوب بدلاً من البوابة الذهبية بسبب الإجراءات الطويلة ومدة التزويد.ولفت إلى أن الإجراءات للحصول على المازوت من الشركة الخاصة يتطلب كتاباً خطياً من المحافظة من المكتب المختص إلى غرفة التجارة وكتاباً من غرفة التجارة إلى إدارة الشركة للموافقة على توفر الكمية. وكتاباً من الشركة الخاصة إلى غرفة التجارة وكتاباً من غرفة التجارة إلى البنك لإيداع مبلغ الكمية المطلوبة وإشعاراً من البنك لغرفة التجارة ومن ثم انتظار الدور الذي قد يأخذ شهراً أو أكثر، علماً أن الإجراءات للحصول على المازوت من سادكوب تتطلب إيداعاً مباشراً في حساب سادكوب في البنك التجاري ومن ثم تسليم إشعار الإيداع إلى دائرة التوزيع المباشر وتلقي الكمية بمدة عظمى أربعة أيام.

ومن المطالب نقل تصنيف منشآت الفرز والتوضيب والتشميع ومعاصر الزيتون من التصنيف الصناعي إلى التصنيف الزراعي أسوة بدول الجوار لبنان والأردن وتركيا ومصر والعمل بجدية لتشغيل رورو بين سورية وروسيا لأنها أصبحت ضرورة ملحة أكثر من قبل، والعمل على تخفيض سعر كيلو الواط الساعي إلى ما كان عليه سابقاً بما يخص مراكز الفرز والتوضيب والتشميع والتبريد. والعمل على تشميل مراكز الفرز والتوضيب التي حازت الاعتمادية ببرنامج حوافز التصدير والسماح لمنشآت الفرز والتوضيب والتشميع والمنشآت الزراعية المرخصة باستيراد وسائط نقل لعمالها وأن يكون وقود هذه الآليات من مخصصات المنشأة وذلك بعد إيقاف نقل العمال بوسائط النقل العامة بسبب تركيب أجهزة GPS عليها.

ومن المطالب العمل مع الجانب الأردني لإيجاد صيغة وحل لدخول البرادات المحملة بمنتجات زراعية سورية «خضر وفواكه» إلى وجهتها بأسرع وقت حفاظاً على جودة المنتجات ومنعاً لتلفها قبل وصولها إلى بلد المقصد والطلب من الجانب العراقي إعفاء برادات الحمضيات من رسم 1400 أو المعاملة بالمثل.

28 ألف شاحنة وبراد معظمها ما قبل 2004

كيشور لـ«الوطن»: عمليات المناقلة للبضائع السورية في معبر جابر ترفع تكاليف الصادرات السورية ٣٠ بالمئة

| عبدالهادي شباط

كشف رئيس اتحاد شركات شحن البضائع الدولي صالح كيشور لـ«الوطن» عن مقترح يتم العمل على تقديمه للحكومة يسمح بتحديث أسطول النقل البري في سورية «الشاحنات والبرادات» وهو حل يشبه ما قامت به الأردن لتحديث شاحناتها العاملة على نقل البضائع خارج الحدود الأردنية خاصة أن دول الخليج العربي ومنها السعودية تشترط لدخول أي شاحنة أو براد لأراضيها أن تكون سنة الصنع بعد العام 2004 علماً أن عدد الشاحنات والبرادات العاملة في قطاع نقل البضائع في سورية 28 ألف شاحنة وبراد 70 بالمئة منها سنة صنعها أقدم من العام 2004 وبالتالي لا يسمح لها بالدخول للأراضي السعودية عند نقل البضائع حسب الاشتراطات السعودية المتعلقة بسنة صنع الشاحنة.

وعن تفاصيل المقترح بين أن آلية التحديث تكون عبر السماح باستبدال هذه الشاحنات بشاحنات حديثة نسبياً ومسموح لها نقل البضائع لدول الخليج العربي مثل أن تكون الشاحنات ذات سنة صنع 2012 –2013 زائد أو ناقص بحيث يمكن لصاحب الشاحنة تأمين ثمن الشاحنة الجديدة والتي يتجاوز ثمنها 15 ألف دولار بشكل تقريبي حسب سنة الصنع وحداثة ومواصفات الشاحنة وعلى أن يتم تنسيق الشاحنة القديمة وإحلال الشاحنة الجديدة محلها لتأخذ الرقم نفسه.

كما بين أن عمليات المناقلة للبضائع السورية التي تتم في معبر جابر بالأردن تسهم في رفع تكاليف الصادرات السورية بحدود 30 بالمئة وهو ما يضعف من القدرة التنافسية للبضائع السورية خاصة في أسواق الخليج العربي إضافة لعملية التأخير التي تفرضها عمليات المناقلة والتي تصل في بعض الحالات لحدود الشهر.

وأعتبر أن معظم المشكلات في معبر نصيب الحدودي مع الأردن تم تلافيها ومعظم الخدمات التي تحتاجها عمليات الشحن ونقل البضائع مؤمنة ولا يوجد تأخير في تقديم الخدمات وأن الساحات في المعبر كافية لحركة الشحن الحالية التي مقدارها بحدود 70 شاحنة تغادر يومياً مع عدد مماثل من الشاحنات تدخل يومياً من الأردن.

> اقتراح باستبدال الشاحنات القديمة بأخرى حديثة

وكان كيشور أوضح لـ«الوطن» أن عمليات شحن البضائع من والى سورية، تراجعت نتيجة التصعيد الأخير الذي تعيشه المنطقة والحرب التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على لبنان. حيث توقفت حركة الشحن من خلال معبر «المصنع» الحدودي مع لبنان وهو ما حد من عمليات التصدير والاستيراد بين البلدين.

وقدر عدد الشاحنات السورية التي تصل إلى لبنان يومياً ما بين 30–40 سيارة شحن وأن سورية تصدر إلى لبنان كل المواد الغذائية باستثناء الخضر والفواكه، إضافة إلى الألبسة والقطنيات والمصنوعات البلاستيكية، في حين تستورد من لبنان المواد الأولية الداخلة في عمليات التصنيع وأن قطاع التصدير يعاني من مشكلات كثيرة تعوق المصدّر السوري، وهذا له أثر سلبي كبير في الصادرات السورية لكونها محصورة بلبنان والخليج والأردن والعراق حيث تسهم هذه المعوقات برفع تكاليف إيصال المنتج السوري إلى الخارج والتي تحد من منافسته مقارنة مع دول أخرى كالعراق على سبيل المثال.

مصارف وتجار يرفضون العملات المهترئة بحجة العداد الآلي

مدير المركزي في طرطوس: يمكن استبدالها إن لم تكن مشوهة

| ربا أحمد

تزايدت في الآونة الأخيرة شكاوى المواطنين بطرطوس من مشكلة صعوبة التداول ببعض فئات العملة المهترئة ، حيث شهدت الرواتب وشركات الحوالة ضخ كمية كبيرة من الفئات القديمة المهترئة والتي يصعب استخدامها من قبل المصارف والمحلات التجارية التي أصبحت تستخدم ماكينات العد الآلية، إضافة إلى رفضها من الكثير من السائقين والزبائن، ما أدى إلى مشكلة في تصريفها علما أن معظمها من فئتي الخمسمئة والألف القديمتين ذات الإصدار القديم على اعتبار أنه تم تغيير نوعية وشكل الفئتين في عام 2013.

وأكدت إحدى السيدات أنها حصلت على كامل راتبها من تلك الفئات من قبل شركة الحوالات وعندما اعترضت رفضوا تبديلها بحجة عدم وجود أموال كافية من الفئات الأخرى ، وعند العودة لمنزلها فوجئت بوجود مبلغ كبير منها مهترئ تماماً وفيه أرقام مشوهة وممزقة ولا يمكن لأي تاجر أن يتعامل بها وبالتالي خسارتها تماماً.

وبالمقابل أشار أحد المواطنين إلى أنه أثناء تسديده لأقساط القرض فوجئ في المصرف برفض العملة المهترئة على الرغم من أنه مصرف عام، وأعادوا له جميع الفئات المهترئة وطالبوه باستبدالها وهو لا يملك قيمة كامل الفئات المهترئة لاستبدالها، متسائلاً إن كان ذلك حال المصارف العامة فلماذا تلوم التجار؟

وبدورهم بعض التجار أكدوا أنه لا يمكن القبول بالفئات المهترئة لكون آلات العد الآلية لا تعمل بها ولذلك لا يمكن لوم التاجر إلى جانب صعوبة تصريفها لكون معظم الزبائن ترفضها.

وأشاروا إلى أن تكديسها سيعني مساحة واسعة دون فائدة، مطالبين بتسهيل إجراءات استبدالها من قبل المصرف المركزي باعتبار أنه لا يوجد حل آخر لأن مصيرها عدم التداول والتخلص منها ما يعني هدر مبالغ كبيرة يومياً.

وأشار أحمد أحمد وهو محام أنه وفق الفقرة الثانية من المادة 15 من القانون رقم 23 لعام 2002 يكون لهذه الأوراق صفة التداول القانوني وقوة إبرائية غير محددة لتسديد جميع الديون العامة والخاصة، ما يعني رفضها إن كانت غير مشوهة هو إجراء غير قانوني من أي جهة كانت ، فالعداد الآلي لا يتداول بها ولكنها ليست مشوهة، وبالتالي هذا مخالف للقانون.

من جهته مدير المصرف المركزي بطرطوس يوسف إبراهيم أوضح أن المصرف المركزي يقوم باستبدال العملة المهترئة في حال توفرت شروط الاستبدال فقط وهي وجود التوقيعين كاملين على الورقة وأن تتضمن أحد الأرقام التسلسلية كاملا وتوفر ثلاثة أخماس مساحة الورقة النقدية وألا فستكون مشوهة وتتلف.

وأشار إلى أنه في حال كانت الورقة النقدية غير مشوهة ويتم رفض تداولها من قبل التجار والمصارف بسبب ماكينات العد الآلية فليتجه المواطن إلى المركزي لاستبدالها أفضل من خسارتها.